

قياس وتحليل العلاقة بين حجم الأصول وحقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع  
لمصرف الصحارى، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع  
ARDL للفترة (2001-2022م)

فرج أحمد مزيكه<sup>1</sup> ، عمر محمد بشينه<sup>2</sup>

<sup>1</sup>أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

<sup>2</sup>أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

## المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين حجم الأصول وحقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحارى باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة (2001-2022)، وأظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني ارتباطهما بعلاقة توازن طويلة الأجل، كما أظهرت نتائج تقدير ARDL أن الحصة السوقية من الودائع ترتبط بعلاقة إيجابية مع معدل حجم الأصول ومعدل حقوق الملكية في الأمدين القصير والطويل، وأوضحت النتائج أيضاً أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي (0.88)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (1%)، وبالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير، وهي تدل أن (88%) من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة) أي يستغرق سنة تقريباً حتى يعود لقيمه التوازنية في المدى الطويل، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها على المصارف التجارية اللبيرة زيادة الاهتمام بمختلف الأصول المدرة للعوائد، وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها والتي تساهم في جذب العملاء، مما يمكنها من تحقيق الأرباح وزيادة حصصها السوقية، وفهم السوق المستهدف من خلال إجراء الأبحاث السوقية الشاملة لتحديد احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، مما يزيد من احتمالية الاستحواذ على حصة أكبر في السوق، والتعرف على نقاط القوة والضعف بها، ومحاولة معالجتها حتى تستطيع المصارف من اتخاذ الإجراءات لجذب العملاء من مودعين ومستثمرين .

الكلمات المفتاحية: معدل حجم الأصول، معدل حقوق الملكية، الحصة السوقية، الودائع.

## 1. المقدمة:

إن الصناعة المصرفية تواجه تحديات مهمة ناتجة عن تزايد حدة المنافسة من الداخل والخارج، خاصة مع دخول الاقتصاديات الناشئة في اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، وإن سعي المصارف بشكل مستمر لتحقيق النمو والتوسع والدخول في الأسواق الجديدة وتقديم الخدمات الحديثة والمتنوعة بهدف زيادة أرباحها، والمحافظة على حصتها السوقية وزيادتها وتحقيق التميز والنجاح والبقاء، وتعمل المصارف

التجارية على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية، وبالتالي تسهم في الاستقرار الاقتصادي بشكل خاص، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، أي أنها أداة لا يمكن الاستغناء عنها.

إن المصارف التجارية تعمل على تحريك مدخرات المجتمع وتوزيعها، حيث يتبلور الكثير من وفورات المجتمع المالية في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي وخاصة في الدول التي تتميز بالوعي المصرفي لدى الأفراد، ومن ثم التقليل من التسرب النقدي، والذي يعمل على تخصيصها نحو النمو والتطور الاقتصادي، والودائع المصرفية تعتبر من أهم مصادر الأموال في المصارف التجارية المستخدمة في تمويل موجوداتها المختلفة، حيث تعتمد المصارف التجارية على أموال الغير في تمويل موجوداتها التي تشتمل على ودائع العملاء بالدرجة الرئيسية، وتعمل المصارف التجارية على تبني استراتيجيات مختلفة لجذب وتنمية الودائع لديها من خلال تقديم الخدمات المصرفية ذي الجودة العالية، وبأقل التكاليف المقدمة للعملاء، والمصارف التجارية تعمل في ظل ظروف ومجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على عملها وأنشطتها التسويقية، وكذلك تعمل على التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي لصالحها وتسعى دائما إلى زيادة حصصها السوقية من الودائع المصرفية لتحقيق الأفضلية في الميدان التنافسي، والوصول إلى التمييز.

## 2. مشكلة الدراسة:

إن المصارف التجارية تسعى دائما إلى زيادة حصصها السوقية من الودائع المصرفية رغبة منها في تحقيق التمييز والحصول على الأفضلية في الميدان التنافسي، وبوجود التباين في الحصة السوقية من الودائع بين المصارف التجارية على الرغم من أن هذه المصارف تعمل في نفس الظروف، والفرص التسويقية أمامها متساوية، الأمر الذي أثار الباحثين لدراسة عدداً من العوامل المصرفية أو المتغيرات التي أدت إلى إحداث هذا التباين في الحصة السوقية من الودائع وهو ما أثار التساؤل لدى الباحثين في معرفة العلاقة بين العوامل المصرفية والحصة السوقية من الودائع بمصرف الصحارى، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة، تتمحور حول قياس وتحليل العلاقة بين حجم الأصول وحقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحارى؟

وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

- هل يوجد علاقة توازنية ( قصيرة الأجل، وطويلة الأجل) بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، ومعدل حقوق الملكية (EVR)؟  
ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، ومعدل حقوق الملكية (EVR)، وهل انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة)؟

- هل يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، ومعدل حقوق الملكية (EVR)؟

**3. أهمية الدراسة:**

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تمثل إضافة إلى البحث العلمي وإثراء للمكتبات العلمية إلى جانب استفادة المصارف التجارية الليبية من نتائج هذه الدراسة ومساعدتها في كسب حصص سوقية أكبر وتعزيز وضعها التنافسي، كما أنها تساهم في صقل مهارات الباحثين وتشجيعهم لإجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تساهم في النهوض بالقطاع المصرفي الليبي.

#### **4. أهداف الدراسة:**

تماشياً مع مشكلة الدراسة، فإن الهدف الرئيس للدراسة هو قياس وتحليل العلاقة بين العوامل المصرفية (حجم السوق وحقوق الملكية)، والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحارى خلال الفترة من (2001-2022)، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة نوع ومستوى كل نوع من العوامل المصرفية قيد الدراسة على الحصة السوقية من الودائع، ومعرفة درجة الاختلاف بين المتغيرات المصرفية المستقلة من حيث تأثيرها على سلوك النصيب السوقي من الودائع بالمصارف التجارية الليبية .

2- مساعدة صناع القرار في الاهتمام بالمتغيرات التي لها التأثير الأكبر على الحصة السوقية من الودائع، وتوجيه إدارات المصارف لزيادة الاهتمام بالعوامل المصرفية المصاحبة لها في عملها المصرفي، ومحاولة تبني استراتيجيات واضحة تجاهها.

#### **5. فرضيات الدراسة:**

من خلال عرض مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد تمت صياغة الفرضيات الرئيسية الآتية:-

#### **H01 : الفرضية الأولى:**

لا يوجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، معدل حقوق الملكية (EVR)، وأن انحرافات الزمن القصير لا يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة)

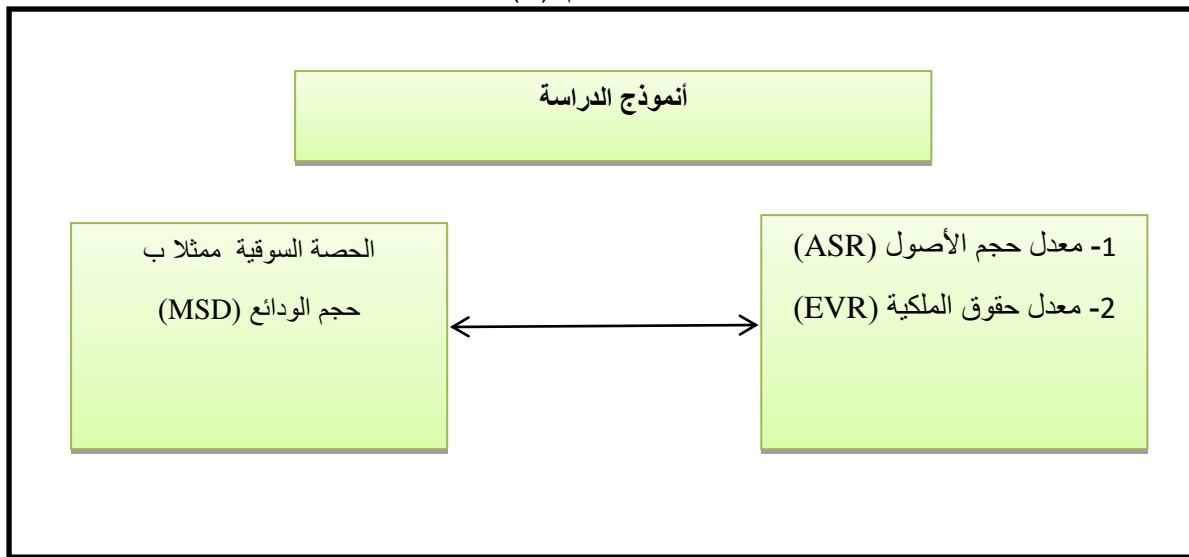
## H02: الفرضية الثانية

لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، معدل حقوق الملكية (EVR).

### 6. أنموذج الدراسة:

لقد تم إعداد أنموذج خاص بالدراسة الحالية، من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويوضح الشكل التالي متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهي كالآتي:

### الشكل رقم (1)



❖ من إعداد الباحثين بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة، السريتي 2023م، وصلاح 2022م، ودولاتي 2020م، وندور 2017م، والعجيلي، 2016م.

### 7. مجتمع وعينة الدراسة:

المجتمع المستهدف للدراسة المصارف التجارية الليبية، واقتصرت عينة الدراسة على مصرف الصحارى، لتوفر البيانات والمعلومات التي تساعد الباحثين في موضوع الدراسة.

### 8. حدود الدراسة:

1.8. الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في قياس وتحليل العلاقة بين معدل حجم الأصول ومعدل حقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحارى، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL .

2.8. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة للفترة من العام (2001-2022) .

## 9. الدراسات السابقة:

لقد كانت قياس وتحليل العلاقة بين العوامل المصرفية والحصة السوقية والتركز وجذب الودائع موضوعاً للعديد من الدراسات السابقة، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات ويعزى هذا الاختلاف في الغالب إلى درجة تقدم الاقتصاد وهيكل القطاع المصرفي، والتشريعات والقوانين المصرفية السائدة ومن هذه الدراسات: دراسة السريتي 2023، على اختبار أثر العوامل الداخلية في الحصة السوقية للمصرف من الودائع والأصول والقروض والتمويلات في المصارف التجارية الليبية بعد قانون إلغاء الفوائد الربوية، بالتطبيق على عينة شملت أربعة مصارف ليبية وهي المصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية خلال الفترة من (2014-2018)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لحجم المصرف وكفاءة التشغيل في الحصة السوقية من الودائع، وكان الأثر معنوي موجب بالنسبة لمتغير حجم المصرف، وأثر سلبي معنوي لكفاءة التشغيل على الحصة السوقية من الودائع، كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود أثر معنوي لسيولة المصارف التجارية الليبية في الحصة السوقية من الودائع خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة بأهمية ابتكار وتقديم خدمات مصرفية جديدة وجاذبة، حتى تتمكن من تعويض الأموال التي كانت تجتنيها من تقديم القروض والتسهيلات إلى زبائنها وفقاً للتمويلات الربوية، والترويج للتمويل بالمضاربة والمشاركة والإجارة كبداية تمويل مصرفية إسلامية لرجال الأعمال وكبار طالبي الأموال، ليعوض منها العائد الضعيف التي كانت تجنيه المصارف من طرق التمويل التقليدية الربوية، كما أوصت بإجراء مزيد من الأبحاث التي تدرس سلوك الحصة السوقية للمصارف التجارية الليبية؛ لتشمل عوامل أخرى بجانب العوامل التي شملتها هذه الدراسة، ودراسة شابلي (2022)، بتحليل دور تطبيق استراتيجيات جذب الودائع لدى المصارف الجزائرية في تعبئة الموارد، وتوصلت الدراسة أن مصرف (CPA) يعتمد أكثر على الاستراتيجية السعرية التي تهدف إلى رفع معدلات فائدة للعملاء من أجل استقطابهم، في حين أن كلا من مصرف (SGA)، ومصرف السلام يعتمدان على الاستراتيجية غير السعرية التي تهدف إلى تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية تتماشى مع مختلف شرائح المجتمع، كما أن تبني الاستراتيجية غير السعرية في هذين المصرفين كان له الدور الإيجابي في نمو حجم الودائع لديهما، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها العمل أكثر على نشر الثقافة المصرفية لدى الأفراد عن طريق توعيتهم من خلال النشر والإعلان عن مختلف المنتجات والخدمات المصرفية، ونشر القوائم المالية للمصارف بشكل شفاف ومستمر ووضع جميع الإيضاحات المتعلقة بعملها، لا سيما حسابات الودائع لأن ذلك يزيد الثقة في المصارف، ومعرفة آراء العملاء والتعرف على الخدمات التي يحتاجونها وينالون رضاهم، ودراسة صلاح (2022)، التي هدفت إلى معرفة أثر الحصة السوقية المتمثلة في الودائع المقرضة على الربحية، والمتمثلة في هامش الربح بعد الضريبة للمصارف

المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (2016-2020)، وعددها (15) مصرفاً، وتم اختيار ثلاثة مصارف الأكثر نشاطاً وهي المصرف العربي، ومصرف الإسكان، والمصرف الأردني الكويتي، وتم احتساب الحصة السوقية كمتغير مستقل، وتحديد الربحية كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير للعوامل المالية مجتمعة على الحصة السوقية في المصارف التجارية الأردنية، وأن العائد على حقوق الملكية له تأثير إيجابي بالنسبة لأسهم المصارف التجارية الأردنية، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها العمل على إصدار النشرات دورية الدقيقة والتفصيلية عن إجمالي الموجودات والمطلوبات لدي المصارف، وجاءت دراسة دولاتي (2020)، والتي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف السورية التقليدية الخاصة خلال الفترة من (2012-2018)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود أثر معنوي للعوامل المالية المتمثلة في حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وهامش صافي الفائدة، والتكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي في الودائع، ووجود أثر معنوي للعوامل الاقتصادية المتمثلة بمعدل التضخم في الودائع، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها على المصارف إدارة أموالها واستثماراتها بشكل أفضل لتجنب الأثر السلبي الذي تولده العوامل المالية في الودائع مما يحقق عوائد أكبر للمصارف، في حين جاءت دراسة قندوز (2020)، لبيان أثر التركيز والحصة السوقية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، للفترة من (2012-2017)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية والتركز على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بتوصيات منها: إدخال التكنولوجيا والأجهزة الحديثة في الخدمات المصرفية من أجل تحسين الخدمة والاستحواذ على حصة سوقية أكبر، وربحية أكثر، ودراسة **Morina, Osmani (2019)**، والتي هدفت إلى معرفة أثر عوامل الاقتصاد الكلي على مستوى الودائع في القطاع المصرفي في دول غرب البلقان، وشملت الدراسة الفترة من (2005-2017)، وتوصلت الدراسة بأن سعر الفائدة يلعب دوراً رئيسياً يلعب في النظم المصرفية لأنه يحدد مزايا الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، كما توصلت إلى وجود أثر لمستوى الناتج الإجمالي المحلي ونموه، وأثر لمعدل الضريبة الهامشي في مستوى الودائع، ودراسة **Kaba (2019)**، التي هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر على نمو الودائع في المصارف التجارية في إثيوبيا خلال الفترة من عام (2001-2017)، وتوصلت الدراسة إلى أن كلا من فرع المصرف، وسعر الصرف، والقروض والسلف، والناتج الإجمالي المحلي الأسمى، لهما تأثير إيجابي في نمو ودائع المصارف التجارية في إثيوبيا، في حين كان لمعدل التضخم والموارد المالية تأثير سلبي على نمو الودائع المصرفية، ودراسة **ندور (2017)**، التي قامت على التعرف على حجم الودائع والعوامل المؤثرة عليها في المصارف الخاصة التقليدية، على مجموعة من المصارف التجارية العاملة في سوريا، وقسمت على فترتين، الفترة الأولى خلال (2007-2011)، والفترة الثانية من (2012-2016)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر إحصائي بشكل

عكسي بين معدل الفائدة وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى، وبشكل طردي خلال الفترة الثانية، ووجود أثر إحصائي بشكل طردي بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية خلال الفترتين، ووجود أثر إحصائي بشكل عكسي بين سعر الصرف وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى وبشكل طردي خلال الفترة الثانية، ووجود أثر إحصائي بين الوعي المصرفي والسمات المادية للمصارف وبين حجم الودائع المصرفية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها على إدارات المصارف السورية العمل على دراسة العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية باستمرار، والعمل على توظيف الودائع باستثمارات مضمونة تدر عائداً جيداً، والعمل على زيادة الوعي المصرفي من خلال الإعلانات والندوات التي تشرح دور المصارف في دعم الإنتاج، ونشر القوائم المالية للمصارف والإيضاحات بشكل شفاف وخاصة فيما يتعمق بحسابات الودائع لأن ذلك يزيد الثقة في المصارف، وقامت دراسة العجيلي (2016)، على التعرف على العوامل المصرفية المؤثرة على الحصة السوقية للمصرف من الودائع والقروض والاستثمارات وكذلك تحديد طبيعة ودرجة تأثير كل عامل، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: منها وجود تأثير إيجابي لكل من حجم الأصول وحجم الأرباح، وتأثير سلبي لعمر المصرف على الحصة السوقية من الودائع لمصرف الوحدة، ووجود تأثير إيجابي لكل من حجم الأصول وعمر المصرف على الحصة السوقية من الودائع لمصرف الجمهورية، وتأثير إيجابي لحجم الأصول، وتأثير سلبي لكل من حقوق الملكية وحجم الأرباح وعدد الفروع على الحصة السوقية من الودائع للمصرف التجاري الوطني، ووجود تأثير إيجابي لحجم الأصول وحقوق الملكية وعمر المصرف، وتأثير سلبي لحجم الأرباح والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحاري، وأوصت الدراسة بالتركيز على أهم العوامل المصرفية المؤثرة ودراستها لتطوير ما هو إيجابياً ومعالجة ما هو سلبي وتقديم جميع الخدمات المصرفية التي بدورها تساهم في جذب العملاء، واستغلال أموال المصارف والاستفادة من الأرباح التي تحققها المصارف في عمليات التوظيف والاستثمارات، والعمل على زيادة حقوق الملكية والتي تساعد على زيادة مواجهة المخاطر المصاحبة لعمليات التوظيف، كما أوصت الدراسة بالتحليل الشامل للمنافسين وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن من زيادة الحصة السوقية للمصارف، وجاءت دراسة بوخلالة (2016)، لقياس نسبة التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ومدى تأثيرها على المنافسة بين المصارف، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن مستويات التركيز العالية التي يعرفها السوق المصرفي الجزائري لا تمنع المنافسة بين المصارف العمومية والخاصة، وخاصة وبالنظر إلى التطور الملحوظ لنشاط المصارف الخاصة، وقامت دراسة Sapto & Other,s (2015)، على معرفة أثر هيكل السوق في الأداء المالي للمصارف التجارية الإندونيسية، من خلال نسبة التركيز والحصة السوقية من الودائع والتسهيلات، لعينة من المصارف مكونة من (101) مصرف من أصل (120)

مصرفاً، للمدة من (2001-2012)، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغير الوحيد الهام في الأداء المالي للمصارف التجارية الإندونيسية هو التركيز في الودائع، حيث أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي كبير له في العائد على الأصول، وفي الوقت نفسه فإن التركيز في التسهيلات، والحصة السوقية من الودائع، وكذلك الحصة السوقية من التسهيلات ليس لها آثار كبيرة في العائد على الأصول، وأوصت الدراسة مصرف إندونيسيا المركزي بإعادة هيكلة السوق المصرفية الإندونيسية، وتشجيع المصارف الكبيرة لممارسة الوساطة المالية، ومنح فرصة أكبر للمصارف الصغيرة من أجل كسب حصص سوقية أكبر من الودائع، وقامت دراسة دليل (2014)، بتقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع، من خلال التعرف علي تأثير العوامل الداخلية والخارجية للمصارف التجارية العراقية على جذب الودائع للفترة من (2008-2012)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها إن الاستراتيجيات المتبعة من قبل المصارف عينة الدراسة كانت ضعيفة، وذلك ما أوضحه غياب تأثير العوامل الخارجية ولا سيما الدخل، لأن الزيادة في الدخل لم يقابله زيادة في حجم الودائع المصرفية مما يؤثر على ضعف الاستراتيجيات، وعمر المصرف يؤثر سلباً على حجم الودائع، وقدمت الدراسة توصيات من خلال زيادة الانتشار والاقتراب من العملاء، واتباع استراتيجية الاحتفاظ بالزبائن من خلال زيادة الرضا والاستماع لشكاوهم بهدف كسب ولائهم، وتحفيز الزبائن المحتملين، ودراسة خليفة (2012)، والتي هدفت إلى تحليل أثر التركيز والحصة السوقية على أداء المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (1999-2008)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود أثر للتركز المصرفي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة للمصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة، ووجود أثر للحصة السوقية على العائد على الأصول وهامش صافي الفائدة، وعدم وجود تأثير على العائد على حقوق الملكية، وقدمت الدراسة توصيات منها ضرورة قيام المصارف التجارية بوضع آليات تسويقية تكفل زيادة نسبة الاقتراض وتكون مناسبة للزيادة في حجم الأصول بهدف تحقيق ملاءة أفضل لإدارة الأصول، وزيادة حجم الاستثمار والإنفاق على التطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية وتطوير أنظمة العمل باستخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة الترويج الإلكتروني.

يتبين مما سبق اختلاف النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة في هذا الشأن، ونظراً لقلّة الدراسات التي تناولت الحالة المصرفية الليبية فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين حجم الأصول، وحقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع وقد اتفقت الدراسة الحالية والدراسات السابقة في طريقة قياس المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إلا أنها اختلفت معها في أسلوب التحليل المتبع، بتقييم الحصة السوقية للقطاع المصرفي الليبي، وبذلك تعد مساهمة علمية إضافية في مجال العمل المصرفي في البيئة الليبية، وستشكل إضافة علمية جديدة في الكشف عن قياس العلاقة بين هذه المتغيرات والحصة السوقية، وذلك من خلال إجراء التحليل الإحصائي على بياناتها المستخرجة من التقارير السنوية للوصول لنموذج يمكن الاعتماد



عليه، وبناءً عليه فإن أي نتيجة ستتوصل إليها هذه الدراسة تعتبر إسهاماً علمياً جديداً يأمل الباحثين أن يساهما به في إثراء الدراسات الأدبية وأن النتائج والتوصيات لهذه الدراسة ستكون في متناول المسؤولين في القطاع المصرفي الليبي.

#### 10. منهجية الدراسة:

لأغراض الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي وقد جمعت بيانات الدراسة من القوائم المالية السنوية المنشورة للمصرف قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2022)، وقد اكتفت الدراسة بتحليل القوائم المالية لمصرف الصحارى، ويرجع سبب التركيز على هذا المصرف لتوفر البيانات المطلوبة لإنجاز الدراسة، وقد تبنت الدراسة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء ARDL لقياس وتحليل العلاقة بين معدل حجم الأصول ومعدل حقوق الملكية، كمتغيرات مستقلة، والحصة السوقية من الودائع كمتغير تابع، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لمصرف ليبيا المركزي، ومصرف الصحارى ومعالجتها من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 10.

#### ✓ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية: (ARDL)

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، نلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المطلوب اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات، ويوجد اختبار نموذج الانحدار الذاتي أو منهجية الحدود للتكامل المشترك ويعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بغيره من النماذج الأخرى إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها، وما يميز هذا النموذج بإمكانية تطبيقه سواء كانت متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى  $I(0)$ ، أو متكاملة بالدرجة الأولى  $I(1)$ ، أو مزيج بينهما، (Pehlivan, 2010:1705)، ويمكن لهذه المتغيرات أخذ فجوات إبطاء زمني مختلفة، (Ming, 2015:181)، كما يوفر هذا النموذج درجة كبيرة من الكفاءة حتى في حال العينات صغيرة الحجم ويسمح بالحصول على تقديرات متحيزة لنموذج المدى الطويل، (Mounir, 2014:279)، والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي.

ويعتبر نموذج (ARDL)، أحد أساليب النماذج الحركية للتكامل المشترك، والمستخدم على نطاق واسع وتعود أسباب استخدامه أنه يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأجل القصير والطويل، كما يمكن له فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتحديد علاقة التكامل للمتغيرات المستقلة والتابعة في نفس المعادلة في الأجل القصير والطويل في (معادلة واحدة)، وهذا النموذج يعطي أفضل النتائج في إطار النموذج العام بسبب أخذه عدداً كافياً من فترات التخلف أو الإبطاء الزمني، وبذلك يكون احتمالية

التقدير غير متحيزة وذو كفاءة كبيرة جداً، (Pesaran & al, 2001, 289-326)، Shin, 1998, 371- (Pesaran & 413)،

ومن هذه المزايا التي يتميز بها اختبار (ARDL)، (علاوي، 2015: 223). (العكايشي، 2020: 62).  
1- يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، التي تكون له خصائص إحصائية أفضل في معالجة البواقي في الأجل القصير.

2- اختبار (ARDL)، يمكن استخدامه وذلك في اختلاف التكامل بين المتغيرات سواء كانت  $I(0)$  أو  $I(1)$ ، ونتائجه أكثر دقة في حالة كانت العينات صغيرة عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية  
3- يسمح بإدخال أكبر عدد من فترات التباطؤ الزمنية، حتى يتم الوصول إلى أفضل النتائج أو الوضع الأمثل، وهذا الاختبار يأخذ في حسابه التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر الزمن.

إن منهجية الانحدار الذاتي تستخدم للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة وتحليل العلاقة ما بين المتغيرات، نظراً لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات التحليل القياسي الاقتصادي، حيث أنها لا تشترط أن المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، حيث يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى، أو مستقرة عند الفرق، أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقرة في الفرق الأول.

## 1.1. التعريفات الإجرائية:

### 1. معدل حجم الأصول:

يشير حجم الأصول إلى القيمة الإجمالية لأصول المصارف، بما في ذلك الموارد الملموسة وغير الملموسة ويلعب حجم الأصول دوراً أساسياً في تقييم صحتها وقدراتها المالية، وحجم الأصول الأكبر يشير في كثير من الأحيان أن المصرف لديه موارد كبيرة تحت تصرفه، مما يحتمل أن يمكّنه من الاستثمار والتطوير، أو توسيع تواجدته في السوق والاستحواذ، ويمكن أن يكون حجم أصول المصرف محركاً قوياً لحصته في السوق والقدرة على تحقيق الإيرادات، والاستثمار في فرص النمو.

ويعد حجم الأصول وحصة السوق من المقاييس الأساسية لتقييم الاستقرار المالي للشركة وإمكانات النمو والوضع التنافسي، وحجم الأصول يوفر نظرة ثاقبة للقوة المالية الشاملة وبالتالي فالحصة السوقية تقدم لمحة عن هيمنتها على السوق.

### 2. معدل حقوق الملكية:

يقصد بحقوق الملكية أو حقوق المساهمين كما يفضل تسميتها في الشركات المساهمة محصلة رأس المال المدفوع مضافاً إليها الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات المختلفة قانونية واختيارية، كما ينظر إليها على أنها صافي الموجودات، أي مجموع الموجودات مطروحاً منه الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل،

ورأس المال وحقوق الملكية إجمالاً في المصارف عموماً لا تشكل نسبة كبيرة من مجموع المركز المالي، ولا من مجموع مصادر الأموال على وجه الخصوص، إلا أنه يعتبر من الضروري الاهتمام بنسبة حقوق الملكية ضمن الهيكل المالي للمصارف بالذات لأن كفاية رأس المال تُعطي إشارات مطمئنة للمودعين والمؤسسات الدائنة والممولين المتوقعين، وهيئات تقييم الملاءة المصرفية، ويعزز ثقة عملاء المصرف بشكل عام (إبراهيم، 200:158).

### 3. الحصة السوقية:

ارتبط مفهوم الحصة السوقية بمفهوم السوق، وعرفت الأسواق من قبل العديد من العلماء الاقتصاديون بأنه "عملية التقاء قوى العرض مع قوى الطلب لتلك الخدمات أو السلع أو لرؤوس الأموال في قطاع معين ومحدد (levy & lindon, 2000, p39)،

والحصة السوقية أداة تقيس التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية سواء الربحية أو الخاسرة، والمصارف التجارية تسعى ضمن بيئة تنافسية لاقتناص الفرص والحصول على أكبر قدر ممكن من العملاء والتمثلة في حصتها السوقية والتي تتطلب جهداً كبيراً لأخذ الفرص واستثمارها للوصول إلى الاستحواذ على السوق المصرفي والوصول إلى حصة سوقية أكبر بكل الموارد المتاحة، (عريقات، 2014:24)، والحصة السوقية وتركزها في المصارف تلعب دوراً مهماً في بناء شهرتها مما يضمن لها المزيد من العملاء ومتلقي الخدمات، وبالتالي مما ينعكس على نجاح المصرف وتوققه، وكلما كانت الحصة السوقية أكبر كلما زاد ولاء العملاء له ويساهم في زيادة ربحيته واستمراره بشكل جيد، والمصارف التجارية أولت لاستراتيجيات للحصة السوقية أهمية بالغة في الوصول إليها ضمن البيئة التنافسية مما سيعود عليها بالربحية العالية (شهاب الدين، 2016:21).

وعرف (Ben Naceur & Goaiad, 2001, p318)، الحصة السوقية للمصرف بأنها "نسبة الأصول أو الودائع خلال مدة معينة إلى مجموع الأصول أو الودائع لجميع المصارف خلال السنة نفسها". في حين يري آخرون بأنها نسبة استحواذ المصرف على حصة معينة من الأسواق العاملة فيها وبأقل التكاليف الممكنة، (شهاب الدين، 2016:23).

والحصة السوقية تعد مؤشراً رئيسياً للقوة التنافسية للمصرف ومكانته في السوق المصرفي، وغالباً ما تشير الحصة السوقية الأعلى إلى أن المصرف يتفوق في الأداء على منافسيه ولديه قاعدة عملاء أكبر.

### - طرق قياس الحصة السوقية:

إن الحصة السوقية من أهم المؤشرات لقياس الفاعلية التنافسية لأي مؤسسة اقتصادية، فمؤشر الحصة السوقية تعتبر من أهم المؤشرات الكمية التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية لقياس الفاعلية

وتقييم أدائها التنافسي، فهي تساعد في إعطاء التفسيرات الصحيحة والسليمة لوضع الخطط ورسم السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة (ميلاد، 2016:72).

والحصة السوقية تقاس بعدة طرق وأساليب لتحليل الوضع التنافسي للخدمة أو المنتج لمنشأة معينة في السوق، وتقاس الحصة من خلال العلاقة التالية:- (شهاب الدين، 2016:24).

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{مبيعات المنتج أو الخدمة}}{\text{إجمالي المبيعات}}$$

ونتيجة ذلك فإن الباحثين يرى بضرورة احتساب الحصة السوقية في المصارف التجارية مما يتيح لها وضع الخطط المستقبلية للاستحواذ وجذب العملاء.

#### الحصة السوقية من الودائع:

إن الحصة السوقية من الودائع تقاس من خلال نسبة أجمالي الودائع بالمصرف التجاري إلى إجمالي الودائع بالمصارف التجارية، وتعتبر الحصة السوقية من الودائع هامة من عدة جوانب، سواء من وجهة نظر النظام المصرفي أو الأفراد أو الاقتصاد ككل، فهي تفتح آفاقا واسعة أمام جميع الأطراف وتتيح لكل واحد منهم فرصة لتحقيق أهدافه، المرتبطة بالسيولة والربحية، وتمثل الودائع أفقا لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي من خلال تدفقات مالية مستمرة وتساعد على تطور نشاط الأعمال .

والودائع المصرفية تعتبر من المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها المصارف التجارية في عمليات التوظيف والتي يحقق من خلالها المصرف أرباحه، وبالتالي فإن المصرف التجاري يسعى دائما إلى جذب الودائع من خلال تقديم مختلف الخدمات المصرفية، والقيام باستراتيجيات تنافسية والتي تميزه عن غيره من المصارف التجارية الأخرى والتي من شأنها أن تساهم في جذب الودائع المصرفية .

وتعتبر عملية جذب الودائع والإقراض من الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية والتي تتنافس بشدة فيما بينها للحصول على أكبر حصة سوقية في السوق المصرفي، وتمثل الودائع المصرفية النسبة الأكبر من موارد المصارف التجارية، لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، من خلال التوسع في فتح المزيد من فروع المصارف، وتبسيط الإجراءات على عمليات السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية، (خضور، 2015:385).

والودائع في العرف المصرفي هي اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغاً من المال للمصرف بأي وسيلة من وسائل الدفع مقابل التزام المصرف برد هذه الأموال عند الطلب أو عندما يحين الأجل حسب الاتفاق بين المصرف والعميل، (ميلاد، 2016:85).

وتعرف الوديعة على أنها تلك المبالغ المصرح بها بأي عملة نقدية كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إخطار أو في تاريخ استحقاق معين (آل على، 2003:28).

وتبرز أهمية الودائع من خلال النقاط التالية:

1- الودائع عملية جيدة من وجهة نظر الأفراد للحفاظ على النقود من الأخطار المحتملة كالضياع والسرقعة، ويمكن أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكن الحصول عليها إذا بقيت أمواله بحوزته، (بلعربي، 2016:07).

2- امتصاص القوة الشرائية الفائضة إذا كانت وجهة للدخار، (الشمري، 2014:337).

3- كبح جماح التضخم من خلال زيادة أو تخفيض نسب الائتمان الممنوح أو تقليل عرض النقد في السوق وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

4- تعد الودائع أكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطيات إذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية كما أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع، (المعاينة، 2018:11).

5- تعتبر الودائع مصدراً أساسياً لمنح القروض في المصارف، إذ أن المصرف يقبل الودائع من الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومة، وبعدها يقوم بمنحها على شكل قروض، (ندور، 2017:24).  
ولقياس الحصة السوقية في المصارف التجارية على النحو التالي:

$$\frac{\text{تسهيلات المصرف}}{\text{إجمالي تسهيلات جميع المصارف}} = \text{الحصة السوقية للمصرف}$$

وبناء على هذه العلاقة واستناداً لتعريف الحصة السوقية من الودائع للمصرف تحسب بالعلاقة التالية:-  
(علام، 2014:334).

$$\frac{\text{إجمالي ودائع المصرف}}{\text{إجمالي ودائع المصارف التجارية}} = \text{الحصة السوقية من الودائع}$$

## النتائج والمناقشة:

نتناول في هذا الجانب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث سيتم توصف نموذج الدراسة، وإجراء كافة الاختبارات الإحصائية لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في قياس وتحليل العلاقة بين حجم الأصول وحقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحارى.

### توصيف نموذج الدراسة:

المتغير التابع:- الحصة السوقية من الودائع .

المتغيرات المستقلة:- معدل حجم الأصول، معدل حقوق الملكية.

$$Y = f(x_1, x_2)$$

Y : الحصة السوقية من الودائع

X1: معدل حجم الأصول

X2: معدل حقوق الملكية

$$y = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + U_i$$

لاختبار الفرضيات توجد عدة أساليب إحصائية، لتحديد الأسلوب المناسب وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:-

### 1- إختبار جذر الوحدة:

التحقق من استقرار السلسلة (تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن)، وبالتالي لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف، تم استخدام طريقة ديكي- فولر الموسع (ADF)، لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة، حيث تستند طريقة (ADF)، على فرض العدم  $(H_0 : \beta = 0)$ ، والتي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة  $(H_1 : \beta < 1)$ ، والتي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة. بتطبيق برنامج (E-views10)، تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول التالي رقم (1):

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول 1st difference				المستوى Level				المتغيرات
القرار	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة المحسوبة	SIC Lag	القرار	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة المحسوبة	SIC Lag	
مستقر	3.020	3.047 <sup>0.047*</sup>	0	غير مستقر	3.012	1.182 <sup>0.661*</sup>	0	Y
مستقر	3.040	3.337 <sup>0.028*</sup>	2	غير مستقر	3.012	1.197 <sup>0.655*</sup>	0	X1
مستقر	3.020	5.326 <sup>0.000*</sup>	0	غير مستقر	3.012	1.076 <sup>0.705*</sup>	0	X2

\*نموذج بثابت المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (1)، أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة كما هي موضحة في الجدول أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى واستقرت جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها . من خلال نتائج الخطوة السابقة وبعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من الدرجة الأولى وهو ما يعني إمكانية تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)، ويتيح لنا هذا النموذج تحديد العلاقة التوازنية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، ويمكن استخلاص نتائج التقديرات التي تستند إلى نموذج (ARDL)، تعتمد على معاملات الأجل الطويل، ونموذج الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لا يوفر دليل على وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل فقط، وإنما يساعد على حل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، وبالانتقال إلى اختبار هذا النموذج نجد أن المتغيرات غير ساكن في المستوى وساكن في الفرق الأول، لهذا فإن الأسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، وذلك لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى أو الفرق الأول أو مزيجاً من الاثنين. ولكي نستطيع الحكم على وجود علاقة سببية بين معدل حجم الأصول، ومعدل حقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع، نقوم باختبار العلاقة السببية وذلك من الجدول رقم (2):-

## 2- اختبار العلاقة السببية:

تم اختبار العلاقة السببية بين معدل حجم الأصول ومعدل حقوق الملكية، والحصة السوقية من الودائع من خلال استخدام العلاقة السببية لـ Granger حيث أظهر التحليل النتائج المبينة في الجدول رقم (2)، ومن هذا الجدول يتبين لنا أن هنالك علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من معدل حقوق الملكية إلى الحصة السوقية من الودائع وهناك علاقة سببية أخرى تتجه من معدل حقوق الملكية إلى معدل حجم الأصول.

الجدول رقم (2) العلاقة السببية لـ Granger

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X1	20	0.75056 0.93043	0.4890 0.4160
X2 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X2	20	7.21759 0.55357	0.0064 0.5862
X2 does not Granger Cause X1 X1 does not Granger Cause X2	20	5.63335 1.94867	0.0150 0.1769

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية، المتمثلة في:

### 1 - مشكلة الارتباط الذاتي:

يظهر من خلال الجدول رقم (3)، اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الذي يوضح احتمالية الاختبار أكبر من (10%)، لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم وبالتالي لا يعاني النموذج من ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول رقم (3) Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.197794	Prob. F(1,16)	0.6625
Obs*R-squared	0.256434	Prob. Chi-Square(1)	0.6126

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

### 2- اختبار تجانس تباين حدود الخطأ:

تم استخدام اختبار (Heteroskedasticity Test ARCH)، للتحقق من مشكلة عدم ثبات التباين، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4)، نلاحظ أن قيمة (p-value=0.0619) هي أكبر من درجات المعنوية (1%، 5%) مما يدل على أن النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين .

الجدول رقم (4) Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.327049	Prob. F(2,16)	0.0619
Obs*R-squared	5.580794	Prob. Chi-Square(2)	0.0614

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

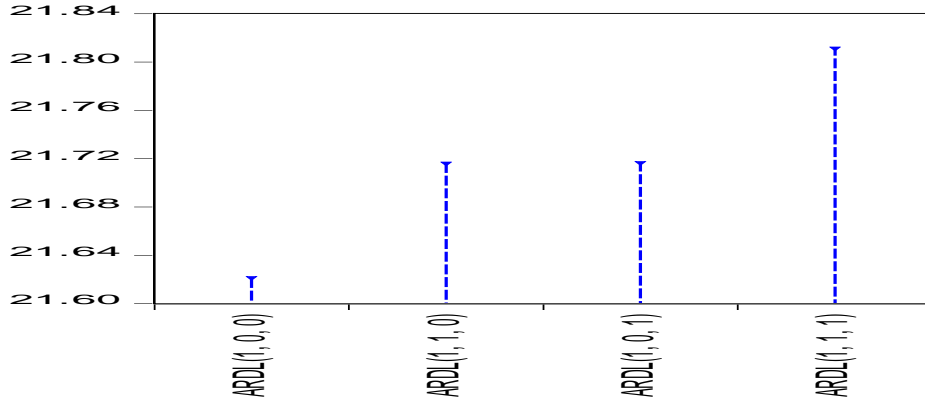


### 3- فترة الإبطاء المثلى:

يوضح الشكل رقم (2)، فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي قيم أدنى للمعيار (AIC)، وكانت (1, 0, 0)

الشكل رقم (2) اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

### 4- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: ARDL

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ( $I_1$ )، لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود) لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

### 5- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود: (Bounds Test)

باستعمال منهجية اختبار الحدود لاختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) من عدمه، باستخدام اختبار (Bound Test)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ( $F$ -statistic=18.80670)، أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار ( $F$ )، وفقاً لحجم العينة، ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنه نرفض فرضية عدم التنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، معدل حقوق الملكية (EVR).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.80670	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

## 6 - تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، نقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل كما بالجدول رقم(6)، يوضح هذا التقدير من العلاقة قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq فإن قيمتها تساوي (-0.882648)، وبدرجة احتمال (0.0000)، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة (1%)، وهي تدل أن (88%)، من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة)، للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل، أي يستغرق سنة تقريباً حتى يعود لقيمه التوازنية في المدى البعيد بعد أثر صدمة في النموذج.

الجدول رقم (6) نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq(-1)*	-0.882648	0.093823	-9.407557	0.0000
R-squared	0.812202	Mean dependent var	-3137.000	
Adjusted R-squared	0.812202	S.D. dependent var	23430.15	
S.E. of regression	10153.60	Akaike info criterion	21.33549	
Sum squared resid	2.06E+09	Schwarz criterion	21.38523	
Log likelihood	-223.0227	Hannan-Quinn criter.	21.34629	
Durbin-Watson stat	1.683702			
EC = Y - (0.8827*X1 + 0.1450*X2 - 15025.6928 )				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

## 7- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

العلاقة في المدى الطويل فقد بينت وجود علاقة معنوية وموجبة وذات دلالة إحصائية بين معدل حجم الأصول والحصة السوقية من الودائع التي يبينها الجدول رقم (7)، مما يعني أن زيادة معدل حجم

الأصول بمقدار (1%)، سيؤدي إلى زيادة الحصة السوقية من الودائع بمقدار (0.882656%)، وأسفرت أيضاً عن وجود علاقة معنوية وموجبة وذات دلالة إحصائية في الفترة الطويلة الأجل بين معدل حقوق الملكية والحصة السوقية من الودائع مما يعني أن زيادة معدل حقوق الملكية بمقدار (1%)، سيؤدي إلى زيادة الحصة السوقية من الودائع بمقدار (0.144957).

الجدول رقم(7) تقدير العلاقة طويلة الأجل

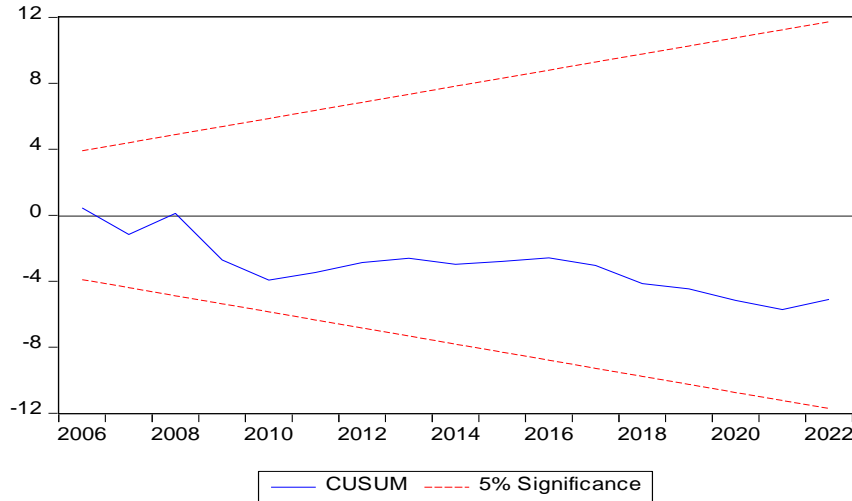
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.882656	0.079160	11.15032	0.0000
X2	0.144957	0.042215	3.433825	0.0032

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

ومن خلال تقدير العلاقة طويلة الأجل، فكانت النتائج كما بالجدول رقم(7)، عليه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع (MSD)، والمتغيرات معدل حجم الأصول (ASR)، معدل حقوق الملكية (EVR).

#### 8- اختبار استقرار النموذج: (Stability Test)

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية أخرى وبالأخص معاملات العلاقة الطويلة وقصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه، تم استخدام اختبار (CUSUM) المجموع التراكمي، فكانت النتائج وفق الشكل رقم (3)، والذي اتضح من خلاله أن النموذج يتسم بالثبات، ونلاحظ أن الشكل البياني للاختبار قد وقع داخل الحدود الحرجة عند  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .



الشكل رقم (3) الشكل البياني لإحصاء (CUSUM)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

## 9 - اختبار صحة تحديد الشكل الدالي: (RAMSEY RESET Test)

تم استخدام اختبار (Ramsey RESET Test)، وهذا الاختبار يبين مدى صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم الشكل الدالي المستخدم في التقدير للتحقق من أن النموذج المقدر لم تهمل فيه بعض المتغيرات مما يحد من درجة تأثيرها، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، من خلاله نلاحظ أن (p-value)، للاختبار (F) يساوي وهو (0.5135)، وهي أكبر من ( $\alpha = 0.05$ )، وهذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

الجدول رقم (9) اختبار RAMSEY RESET Test

	Value	df	Probability
F-statistic	0.668295	16	0.5135
Obs*R-squared	0.446618	(1, 16)	0.5135

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج:

1. أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية من خلال اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)، للسلاسل الزمنية، بأن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، واستقرت جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها .
2. بينت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من معدل حقوق الملكية إلى الحصة السوقية من الودائع، وعلاقة سببية أخرى تتجه من معدل حقوق الملكية إلى معدل حجم الأصول عند مستوى 5%.

3. من خلال اختبار الحدود (Bound Test)، أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الحصة السوقية من الودائع، والمتغيرات المستقلة معدل حجم الأصول ومعدل حقوق الملكية .
4. من خلال نتائج تقدير ARDL ترتبط الحصة السوقية من الودائع بعلاقة إيجابية مع معدل حجم الأصول ومعدل حقوق الملكية في الأمدين القصير والطويل.
5. أوضحت النتائج أيضاً أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي (0.88)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (1%)، وبالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير، وهي تدل أن (88%)، من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة)، أي يستغرق سنة تقريباً حتى يعود لقيمه التوازنية في المدى البعيد بعد أثر صدمة في النموذج.
6. من خلال اختبار (CUSUM)، نجد أن البيانات خالية من وجود تغيرات هيكلية، وخاصة المعلمات الأجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة .

#### ثانياً: التوصيات:

1. على المصارف التجارية اللبية الاهتمام بمختلف الأصول المدرة للعوائد، وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها، والعمل على ابتكار الأساليب والأدوات التي تمكنها من تحقيق الأرباح، وزيادة حصصها السوقية .
2. في ظل المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي يجب على المصارف التجارية العمل على إنشاء الإدارات التي تهتم بجمع البيانات والمعلومات على المصارف التجارية الأخرى المنافسة، لكسب حصص سوقية أكبر .
3. العمل على القيام بتقديم كل الخدمات المصرفية التي تساعد المصارف التجارية وتساهم في جذب العملاء من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم الأمر الذي يساهم في تعزيز الحصة السوقية
4. التعرف على نقاط القوة والضعف بها، ومحاولة معالجتها حتى تستطيع المصارف من اتخاذ الإجراءات لجذب العملاء من مودعين ومستثمرين والتي تساعد على زيادة حصتها السوقية .
5. التأكد من استخدام الأصول بكفاءة لتوليد الإيرادات من خلال تقييم توزيع الأصول بانتظام وتحديد مجالات التحسين.
6. فهم السوق المستهدف من خلال إجراء الأبحاث السوقية الشاملة لتحديد احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، مما يزيد من احتمالية الاستحواذ على حصة أكبر في السوق.
7. البحث باستمرار عن طرق جديدة لتحسين الخدمات والعمليات المصرفية لجذب المزيد من العملاء .

8. ضرورة الاهتمام بزيادة الدراسات والأبحاث في موضوع الحصة السوقية للمصارف التجارية الليبية، لتشمل متغيرات أخرى لم تنطرق إليها هذه الدراسة .

### المصادر والمراجع:

- السريتي، إيمان عمر، (2023)، أثر العوامل المصرفية الداخلية على الحصة السوقية للمصارف التجارية الليبية، دراسة تحليلية على المصارف الليبية بعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية خلال المدة من (2014-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراته، ليبيا.
- ميلاد، صالح العجيلي، (2016)، أثر العوامل المصرفية في الحصة السوقية بالمصارف الليبية خلال المدة من (1999-2010)، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، السودان .
- شابلي، زاهية، دادة نعيمة، (2022)، دور استراتيجيات جذب الودائع لدى البنوك الجزائرية في تعبئة الموارد، دراسة حالة مصرف القرض الشعبي الجزائري، ومصرف سوسيتي جنرال، ومصرف السلام للمدة من (2016-2020)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر .
- دولاتي، راما، (2020)، العوامل المؤثرة على جذب الودائع، دراسة تطبيقية على المصارف السورية التقليدية الخاصة للمدة من (2012-2018)، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا .
- 5. قندوز، فتحة، ومضايف ياسين (2020)، أثر التركيز والحصة السوقية على ربحية المصارف التجارية في الجزائر وفق (Arber de décision)، دراسة حالة عينة من المصارف التجارية للمدة من (2012-2017)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر .
- المدهون، خالد محمد، (2013)، نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، يوليو .
- ندور، اليأس (2017)، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا .
- صلاح، عبد الرحمن على، (2022)، أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمان المالي، للفترة من (2016-2020)، المجلة العلمية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد (26)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح - الأردن .
- دليل، فرات هادي، (2014)، تقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع، بحث تطبيقي علي عينة من المصارف العراقية، رسال ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق .
- بوخلالة، سهام، محمد قريشي (2016)، تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد (16)، الجزائر .
- ضو، عامر خليفة، (2012)، تحليل أثر التركيز المصرفي والحصة السوقية على أداء المصارف التجارية، لعينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (199-2008)، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، كلية إدارة الأعمال، الأردن .

- شهاب الدين، ابتسام السيد، (2016)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية للفترة من (2010-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .
- صاحب نعمة العكايشي، حسين عبد الله سدخان، (2020)، دراسة العلاقة السببية بين تغيرات أسعار الصرف وتغيرات هيكل التمويل وأسعار الأسهم، خلال الفترة من (2005-2017)، في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات الكوفة، العدد (59)، المجلد (1)، العراق .
- علاوي، كامل كاظم وراهي، محمد غالي، (2014)، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق، خلال الفترة من (1974-2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (29)، المجلد (9)، العراق .
- المعاينة، وسام عبد الحميد، (2018)، " أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، للفترة من (2007-2016)، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، المجلد (4)، العدد (1)، الأردن .
- ندور، اليأس، (2017)، معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد (39)، العدد (10)، العراق .
- بلعربي، أسماء، (2016)، دور نظام الودائع في التقليل من التعثر المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم البواقي، الجزائر .
- الشمري، صادق راشد، (2014)، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن .
- رمضان، زياد، (1997)، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع .
- هندي، منير إبراهيم، (2000)، إدارة البنوك التجارية، مدخل القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر .
- هندي، منير إبراهيم، (2010)، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر .
- علاء محمد، وآخرون، (2014)، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت-دراسة مقارنة- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد (40)، العدد (152)، الكويت .
- إبراهيم، خالد، عبدالفتاح حسين، (2020)، أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية- دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (15)، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
- النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي: أعداد مختلفة .
- التقارير المالية مصرف الصحارى من الفترة من (2001-2022) .

- Abera Terefe Kaba, (2019), Factors Affecting Deposit, Growth Of Commercial Banks In Ethiopia, (2001-2017), St .Mary, s University, School Of Graduate Studies .

- Sapto& Other,s, (2015), Market Concentration, Market Share, and Profitability, (Study at Indonesian Commercial Banking in the Period of 2001-2012), Asian Social Science; Vol. 11, No. 27; 2015 - ISSN 1911-2017 E-ISSN 1911-2025, Published by Canadian Center of Science and Education .

-Kanchu,Thirupathi & Kumer , Manoj ,(2013)" Risk Management In Banking Sector –An empirical Study", International Journal of Marketing, Financial Services & Management ResearchVo.

- Ismal, Rifki,( 2010),The management of liquidity risk in Islamic banks: the case of indonesia, Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy at Durham University, United Kingdom.

[-https://cbl.gov.ly](https://cbl.gov.ly)

2-<https://saharabank.ly>

## **Measuring And Analyzing The Relationship Between The Size Of Assets And Equity, And The Market Share Of Deposits Of The Sahara Bank, A Standard Study Using The Self-Regression Model Of The Distributed Time Slowdown ARDL For The Period (2001-2022)**

**Faraj Ahmad Mazika<sup>1</sup> , Omar Muhammad Bishina<sup>2</sup>**

<sup>1,2</sup> Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Alsmarya Islamic University

### **Abstract**

The study aimed to measure and analyze the relationship between the size of assets and equity, and the market share of deposits of Sahara Bank using the ARDL distributed time slowdown self-regression model for the period (2001-2022), and the results showed a joint integration between the variables, which means that they are associated with a long-term equilibrium relationship, and the results of the ARDL estimate showed that the market share of deposits is associated with a positive relationship with the average asset size and the equity rate in the short and long term. The results also showed that the error correction parameter is equal to (0.88), which is significant at a significant level (1%), and with a negative sign, and this increases the accuracy and validity of the equilibrium relationship in the short term, and it indicates that (88%), of short-time deviations are corrected during one period (year), which takes about a year to return to its equilibrium value in the long term.

**Keywords:** Average Size of Assets, Average Equity, Market Share, Deposits, Sahara Bank .